مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٨) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٨) ٢٠٢٠

اثر التعرضات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على الاداء المالي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. طلال سليمان*

حسان عبدالمعين دريعي**

(تاريخ الإيداع ١٩ / ٨ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٦ / ١١ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يعتبر تطبيق تعليمات بازل حول الالتزام بالحدود القصوى للتسليفات هاجساً للمصرف ، فالرقابة على تركيبة محفظة القروض تم تناولها من خلال بازل (II) عبر الدعامة الثانية التي تمثل " المراجعة الاشرافية "، فيتم توزيع الائتمان ضمن حدود قصوى للعملاء والقطاعات وفق التعليمات المحددة من جانب السلطات الرقابية.

وفي هذا السياق يأتي هدف البحث في تحديد مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وفق ما صدر عن المركزي من تعليمات وانعكاس ذلك على الأداء المالي ، إذ تضمنت عينة البحث ستة مصارف خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، دُرست بياناتها الربع سنوية خلال الفترة الممتدة 2016-2019 وتم اعتماد حدود التسليفات المحددة من المركزي ونسب الربحية لقياس الأداء، تم التوصل إلى أن معظم المصارف الخاصة لا تلتزم بالحدود القصوى الائتمانية الممنوحة للقطاعات وخاصة القطاع المالي ، وعملية التركيز على قطاعات محددة في من الائتمان انعكست ايجاباً على أداء المصارف الخاصة .

الكلمات المفتاحية : لجنة بازل للأشراف المصرفي ، الحدود القصوى للتسليفات ، مخاطر محفظة الائتمان ، مخاطر التركز الائتماني ، الأداء المالي .

*أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس – سوريا

**معيد في كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس – سوريا

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (8) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (8) 2020

The effect of credit exposures granted to economic sectors on financial performance. An Applied Study on a Sample of Private Syrian Banks Listed on the Damascus Stock Exchange.

Dr.Talal Suleiman*
Hassan Abdelmoeen Dray**

(Received 19 / 8 / 2020 . Accepted 16 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

The application of Basel instructions on adhering to the maximum limits of loans is an obsession for the bank. Control of the composition of the loan portfolio has been addressed through Basel (II) through the second pillar that represents the "supervisory review" , In this context, the aim of the research comes in determining the extent of the commitment of the Syrian private banks to the maximum limits of loans granted to the economic sectors according to what was issued by the Central from instructions and its reflection on the financial performance , The research sample included six private banks listed on the Damascus Stock Exchange, whose quarterly data were studied during the period 2016-2019 and the limits of specific loans from the Central were approved and the profitability ratios to measure performance, it was found that most of the private banks do not abide by the maximum credit limits granted to the sectors ,especially the financial sector , the process of focusing on specific sectors in granting credit has reflected positively on the performance of private banks .

Key words : **Basel Committee for Banking Supervision , Maximum Loan Limits, Credit Portfolio Risks, Credit Concentration Risks, Financial Performance.**

***Postgraduate Student, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tartous University, Syria.**
****Teaching Assistant, Faculty of Economics, Tartous University, Syria**

1.المقدمة :

يعتبر النشاط الائتماني النشاط الرئيسي بالنسبة للمصرف والمصدر الذي يتم الاعتماد عليه في تحقيق الأرباح ، ويتم منح الائتمان ضمن المحفظة الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة بحسب السياسة الائتمانية لكل مصرف ، فاتباع المصرف لسياسات ائتمانية محددة قائمة على زيادة التعرضات الائتمانية لجهة محددة ممثلة بأحد العملاء أو قطاع اقتصادي محدد أو منتج ائتماني محدد و هو ما يُعرض المصرف للخسارة التي تؤدي إلى افلاسه وفشله ، والمحدد الأساسي لهذه الخسارة عدم التزام الطرف المقترض بسداد الالتزامات المترتبة عليه تجاه المصرف ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (أبو كمال،2007) والتي أوصت بضرورة وضع قواعد الزامية للمصارف من اجل التخفيف من حدة مخاطر الائتمان ومنها قواعد التركزات الائتمانية .

الأمر الذي يفترض أنه في حال عدم التزام المصارف الخاصة بالحدود القصوى للتسليفات المسموح بها من قبل السلطات الرقابية والتي جاءت تنفيذاً لتوصيات لجنة بازل للأشراف المصرفي ، سيُعرض المصرف للمخاطر الائتمانية وانخفاض في مستوى الأداء المالي ، وبذلك يكون العمل على تحقيق إدارة سليمة للتركيزات الائتمانية المساهم الأكبر في كبح مخاطر عدم السداد الناجمة عنها ، فمعظم إدارات المصارف تعمل على تطبيق المعايير الدولية التي أوصت بها بازل (II) عبر الدعامة الثانية " المراجعة الإشرافية " وذلك من خلال إجراء مراجعة دورية لمدى التزام المصرف بتطبيق النسب المحددة للتعرض الائتماني بما يحقق النسب المطلوبة للحدود القصوى للتسليف من القاعدة الرأسمالية لكل عميل أو قطاع والجهات المرتبطة بها ، بالإضافة لتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة هذا الخطر بما يعزز جودة رأس المال بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المصرف على تحمل الخسائر خلال فترة التقلبات الاقتصادية .

وبناءً عليه تكون مشكلة البحث ناتجة عن الممارسات الداخلية لبعض البنوك في القطاع المصرفي السوري خلال فترة الأزمة والحصار المفروض على القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المالي ، وما رافق ذلك من قصور في الأداء الرقابي وعدم التزام المصارف الخاصة السورية بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وفق ما صدر عن المركزي من تعليمات وبالتالي انعكاس ذلك على الأداء المالي بشكل سلبي نتيجة زيادة درجة مخاطرة المحفظة الائتمانية وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في طرح التساؤل:

ما هو أثر الالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على الأداء المالي للمصرف ؟

2.أهمية البحث :

- **الأهمية العلمية : أهمية البحث العلمية تنبع من كونه ذو قيمة مضافة واستكمال للأبحاث النادرة التي تناولت التركز والتنوع في محفظة القروض في القطاع المصرفي السوري ، وذلك من خلال إجراء مراجعة لمدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق القواعد الرقابية لبازل (II) بما يخص الحدود القصوى لمنح الائتمان في محفظة القروض وانعكاس ذلك الربحية في البنك.**
- **الأهمية العملية : تتلخص أهمية البحث العملية في امكانية الاستفادة من نتائجه من قبل :**

1.مديري مخاطر الائتمان ومديري المحافظ الائتمانية : يقدم البحث استنتاجاً هاماً للأثر الناتج عن عدم الالتزام بحدود التعرضات الائتمانية على أداء البنك ، مما يساعد المدراء على التنبؤ بالأداء المستقبلي للبنك ويساعد مدراء المحافظ على التنبؤ بأداء المحفظة بالفترات القادمة .

2.السلطات الرقابية: يقدم البحث تحليلاً حول مدى تطبيق المصارف الخاصة للنسب المفروضة من المركزي بخصوص حدود التسليف المسموح بها من القاعدة الرأسمالية وبالتالي يلبي حاجة السلطة الرقابية في الحصول على معلومات أكثر دقة لمتابعة ومراقبة أداء البنوك والتعرف على حجم المخاطرة التي تواجهها وأساليب قياسها ومعالجتها .

3.مستخدمي القوائم المالية والمساهمون في البنك : تعتبر المعلومات حول التعرض في منح الائتمان والالتزام بالحدود المسموح بها ذات أهمية لهذه الأطراف بما يحقق متطلبات الإفصاح الكافي عن المخاطرة و كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر وبالتالي اعطاء فكرة واضحة عن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الفترة القادمة .

3.الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

دراسة (جميلة ،2015): إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل (دراسة ميدانية): تناولت دراسة مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير بازل في إدارة المخاطر الائتمانية ولذلك اعتمدت الدراسة عينة محدودة هي كل من بنك البدر والخليج خلال عام 2015 من خلال طرح استبيان على مجموعة من المصرفيين والمهنيين لتحديد الالتزام بتطبيق مقررات اتفاقية بازل الثانية ، تم التوصل الى ان البنوك التجارية تلتزم بمعايير بازل لكن لا تتوافر العوامل الاساسية لمنح الائتمان وهو ما يعتبر مصدر هام من مصادر مخاطر الائتمان لذلك أوصت الدراسة بالتركيز على سمعة العميل عند منح الائتمان بدلاً من الضمانات التي تعتبر مصدر احتياطي وليس أساسي.

2.دراسة (بغدادي ،2017) : أثر المخاطر المالية على الأداء المالي في المؤسسة :

هدفت الدراسة لتحديد أثر المخاطر المالية على الأداء المالي ، فتِم العمل على تحديد نقاط القوة والضعف لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على خلق عوائد مالية ومواجهة الخطر ، لذلك تم الاعتماد على بعض المؤشرات التي توضح الوضعية المالية والمخاطر التي تواجه المؤسسة وكل هذا من خلال القوائم المالية والتي تتمثل في الميزانية وجدول الحسابات وذلك لثلاث سنوات متتالية 2015-2014-2013 بالتطبيق على" مؤسسة مطاحن جبل عزالدين" ، ويتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية ، تبين من نتائج الدراسة الميدانية ان المؤسسة ضمن الامكانيات المتاحة تتميز بالأداء المالي المنخفض نسبياً وهذا يعود لعدم تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والالتزام بها لان المؤسسة تتعامل مع المخاطر على مستوى كل قسم من الأقسام

3.دراسة (أبو شمالة وآخرون 2017): اثر هيكل المديونية على الاداء المالي ، بعض الادلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين : هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر هيكل المديونية على الاداء المالي ، وقد تكونت عينة الدراسة من (41) شركة مدرجة في بورصة فلسطين واستخدمت الدراسة اساليب الاحصاء الوصفي ونموذج القياس استخدام الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن اللجوء إلى الديون طويلة الاجل في قطاعات الاستثمار والتأمين والقطاع الصناعي يزيد من العائد على الأصول على عكس قطاع الخدمات فقد تأثرت عوائد شركاته سلباً لاعتمادها على التمويل بالديون طويلة الاجل ، وأظهرت النتائج أن

لرصيد الدائنين اثر ايجابي على العائد على الأصول ، وبالنسبة للقروض قصيرة الاجل فقد كان لها اثر ايجابي على العائد على الاصول فقط للشركات المدرجة ضمن قطاعي الاستثمار والتأمين .

1.(Omagwa, Mercylynne,2017):Credit Risk Management And Financial Performance Of Selected Commercial Banks In Kenya.

ادارة مخاطر الائتمان والاداء المالي في كينيا.

سعت الدراسة لتحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية المختارة في كينيا ، وتشير الأدلة إلى اثار مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنوك التجارية في كينيا ايجابية، استخدم الباحث طريقة البحث الوصفي في حين تم استخدام طريقة اخذ العينات للحصول على عينة من 42 مشارك من خمسة بنوك وقد تم جمع البيانات من باستخدام الاستبيانات ، ووجدت الدراسة أن عملية استرداد الديون لا تؤثر بشكل كبير على اداء البنك ، في حين وجدت أن عملية تقييم القرض ومتطلبات الاقراض وسياسات الائتمان لها تأثير كبير على اداء البنك وخلصت الدراسة إلى أنه على البنوك أن الحفاظ على التعرض لمخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة وتعظيم معدل العائد المعادل لمخاطر البنك .

2.(Bani- Khalid and Al-Eitan,2019)

CREDIT RISK AND FINANCIAL PERFORMANCE OF THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS: A PANEL DATA ANALYSIS. مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية

تبحث هذه الدراسة في تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2008-2017 ، تم استخدام تحليل بيانات بانل باستخدام نموذج الاثر الثابت والعشوائي وطريقة GLS لتحديد تأثير مخاطر الائتمان على أداء 16 بنك اردني مدرج ، أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي وهام على (معدل العائد على الأصول ROA) و(معدل العائد على حقوق الملكية ROE) ، وأشارت النتائج إلى أن مخاطر الائتمان (تقاس بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض والقروض المتعثرة و خسائر القروض إلى اجمالي القروض) له تأثير سلبي وهام على العائد على الاصول والعائد على حق الملكية ، بينما كان لإجمالي الودائع وحجم البنك تأثير ايجابي وهام على الاداء المالي لهذه البنوك التجارية الاردنية .

4.أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في تحليل واقع تركيبة محفظة القروض لعينة من المصارف الخاصة السورية والتحقق من مدى تطبيقها لتعليمات المصرف المركزي بما يخص الحدود القصوى للتسليفات المسموح بها ، بالإضافة لتحقيق الأهداف التالية :

1.تحديد درجة الالتزام بحدود التسليفات للمصارف عينة البحث على مستوى القطاع الاقتصادي وانعكاس ذلك على الأداء المالي للمصرف من خلال ما يلي :

أ. تحديد طبيعة العلاقة بين الالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية و معدل العائد على حق الملكية.

ب. تحديد طبيعة العلاقة بين الالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية و معدل العائد على الأصول.

5.فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر للالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على الأداء المالي . ويتفرع عنها:

الفرضية الأولى – H0 : لا يوجد أثر للالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على معدل العائد على حق الملكية .

الفرضية الثانية – H01 : لا يوجد أثر للالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على معدل العائد على الأصول.

6.منهجية البحث :

سيتم استخدام المقاربة الاستنباطية (النظرية ثم البحث) وذلك عن طريق بناء الفرضيات من النظرية قبل جمع البيانات وإعداد نموذج للاختبار بالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال البحث ويتكون مجتمع البحث من قطاع المصارف الخاصة السورية باستثناء المصارف الإسلامية لاختلاف المعايير التي تحكم عمل المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بما يخص تطبيق الحدود القصوى للتسليفات وفق النماذج المحددة لكل منها وبخصوص عينة البحث سيتم اعتماد اسلوب العينة القصدية (غير احتمالية) في اختيار عينة البنوك وذلك بسبب صغر حجم المجتمع .

سيتم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير المالية الربعية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة والمنشورة في الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية وذلك خلال الفترة 2016-2019 بحيث يتم احتساب نسبة التسليفات الممنوحة لكل قطاع اقتصادي من مجموع الأموال الخاصة الصافية وفق النماذج المحددة في القرارات الصادرة عن مصرف سوريا المركزي والتي تخص المصارف الخاصة ويتم حساب نسب الربحية المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الأصول للتعبير عن مستوى الأداء المالي كما يلي :

1.درجة الالتزام بحدود الائتمان المسموح به وفق بازل (II) على مستوى القطاع الاقتصادي:

تعتبر هذه النسبة ملزمة للبنوك وفق قرارات مجلس النقد والتسليف بحسب القرارات التي شملت المصارف الخاصة ومنها القرار (٣٩٥ /م ن / ب ٤) لعام ٢٠٠٨ والذي حدد الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعته المترابطة من الأشخاص بنسبة ٢٥% من مجموع الأموال الخاصة الصافية المحددة لذلك تعتبر ذات اهمية من أي مقاييس اخرى ويجب الاخذ بها عند اجراء مراجعة لمكونات المحافظ الائتمانية في البنوك :

$$\frac{\text{الائتمان الممنوح للقطاع الاقتصادي}}{\text{مجموع الأموال الخاصة الصافية}}$$

2.معدل العائد على مجموع الأصول : ويعتبر ذو اهمية باعتباره الصورة التي تعكس ربحية المصرف بالنسبة لمساهميه :

صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الأصول

3 .معدل العائد على حق الملكية : الذي يعبر عن قدرة المصرف على توليد الدخل من خلال الاموال المستثمرة

:

صافي الربح بعد الضريبة

حق الملكية

الجدول (1):عينة البحث : تم اختيار العينة و حددت بستة مصارف توافرت لها تقارير مالية وبيانات حول درجة الالتزام بحدود الائتمان بحيث يمكن أن تقدم المعلومات المطلوبة للدراسة وتعطي اجابات واضحة حول اسئلة البحث وتساعد في تحقيق اهدافه ضمن الظروف البحثية المتوفرة :

اسم المصرف	الرمز	تاريخ الادراج	تاريخ التأسيس	رأس المال
بيبلوس	BBS	2009	2005	6.12.000.000
بيمو	BBSF	2009	2003	5.000.000.000
عودة	BASY	2009	2005	5.724.500.000
الدولي	HBTF	2009	2003	5.250.000.000
العربي	ARBS	2009	2005	5.50.000.000
سورية والمهجر	BSO	2009	2003	7.200.000.000

المصدر: http://www.dse.sy

7.الإطار النظري للبحث

1.الحدود القصوى للائتمان وفق بازل:

لمواجهة خطر التركز الائتماني يسعى البنك لوضع حدود داخلية لتوظيفاته متضمنة نظام شامل للحدود الائتمانية لدى العميل الواحد أو العملاء المرتبطين به ، بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركز على أن تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود ، ويمكن أن يضع البنك حدود للقطاع وللدولة وأنشطة البنك (قلبه،2019).

وفي هذا السياق أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر التركز ،إذ يجب على المصارف أن تضع حدوداً للتركزات المسموح بها على مستوى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به وقطاعات النشاط الاقتصادي ، والعملات ، والمناطق الجغرافية ، والمنتجات الجديدة ، كما يجب على المصارف أن تأخذ بالحسبان الدورات الاقتصادية ، وأسعار العملات ، وتحركات الأسواق، وأوضاع السيولة ، وأوصت اللجنة بضرورة المتابعة المستمرة لطبيعة المحفظة الائتمانية وهيكلها لتجنب وجود أي نوع من التركزات داخلها ، واقترحت ضرورة عدم التنويع من خلال تقديم قروض لعملاء لا يعرفهم المصرف (علي،2015).

2.التعرضات الائتمانية المسموح بها :

يعتبر تحديد التعرضات الائتمانية من الأساليب التي يمكن استعمالها من قبل المصارف لإدارة المحفظة والسيطرة على مخاطر التركز من خلال وضع حدود(سقوف) تعرض على التركزات، فيتم وضع حدود للبنود كافة داخل وخارج الميزانية ، ووضع حدود للصناعات (القطاعات) والمناطق الجغرافية ، ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد لدرجة التصنيف الائتماني للعميل(المملوك،2014) ، فحسب ما ورد من توصيات لجنة بازل والتي اعتبرت أن هدف إدارة مخاطر الائتمان هي المحافظة على تعرضات مخاطر الائتمان ضمن الحدود المناسبة والمقبولة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا ، فعملية إرساء وتدعيم الرقابة الداخلية يساعد على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان للحدود المقبولة للمصرف.(أبو كمال،2007).

هذا ويتم تصنيف هذه الأداة من الأدوات التحوطية السابقة لمنح الائتمان وتم إدراجها من قبل لجنة بازل (II) من خلال توصياتها للبنوك في جميع الدول ، فالبنك المركزي من خلال تشريعاته التي يلزم بها البنوك التجارية يحدد حدوداً للتركز الائتماني ، وأغلب البنوك المركزية في جميع الدول تعتمد نسب تتراوح ما بين (١٠% إلى ٢٥ %) من القاعدة الرأسمالية ، والبنوك من ضمن سياستها الائتمانية التي تخططها مسبقاً يفترض أن تحقق هذه النسب ، وتقوم برفع التقارير الشهرية الدورية عن التركزات للتخلص منها باتباع الاساليب العلاجية

3.الخطر الناتج عن عدم الالتزام بالتعرضات الائتمانية:

- يتمثل الخطر الناتج عن تجاوز التعرضات الائتمانية المسموح بها من قبل السلطات الرقابية بما يعرف بخطر التركز الائتماني ، وقد وردت العديد من الدراسات حول طبيعة هذا الخطر وأثره على الأداء المالي للبنك ، فالتركز عكس التنوع وتختلف أغلب الدراسات والنظريات حول أثر كل منها على الأداء المالي وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التركز بأنها " أي تعرض فردي أو مجوعة من التعرضات يمكن أن ينشأ عنها خسائر كبيرة (بالنسبة لرأس مال البنك أو إجمالي الأصول أو المستوى العام للمخاطر) وهو ما يهدد سلامة البنك وقدرته على القيام بعملياته الأساسية .(Basel,2006).

- ماهية خطر التركز الائتماني :

حسب أخر التقارير الصادرة عن البنك المركزي النيجيري في أذار (2019) فأن مخاطر التركز الائتماني تتضمن المخاطر الناتجة عن التوزيع المنحرف للتعرضات الائتمانية عبر القطاعات المختلفة وتتضمن هذه القطاعات على سبيل المثال (الصناعات ، المناطق الجغرافية ، أفراد مترابطين) وتم تصنيف هذه المخاطر بحسب التقرير إلى ثلاثة أصناف رئيسية :

- مخاطر الاسم الفردية (ناتجة عن التعرض الكبير للأفراد المتعاقدين أو المتصلين فيما بينهم).
- مخاطر العدوى القطاعية (ناتج عن التنوع الناقص عبر الصناعة و المنطقة الجغرافية).
- مخاطر العدوى الائتمانية (ناتجة عن زيادة الارتباط من قبل الأطراف المقابلة)

وتُعرف حسب (Sylwester and kozak,2015) : بأنها المخاطر التي تنشأ عن التوزيع غير المتكافئ للائتمان بين المدينيين ، بالاعتماد على حجم الالتزام أو القطاعات أو المناطق الجغرافية التي يعمل فيها المدينون ، وحسب ما ورد في (صندوق النقد العربي ، 2015) تعتبر مخاطر التركز أحد الأسباب الرئيسية التي قد تنتج عنها خسائر مؤثرة بشكل كبير على البنوك، مما يهدد استمرار البنك في

مزاولة أعماله ، وتنشأ هذه المخاطر من بنود داخل أو خارج الميزانية وفي نفس فئة المخاطر تركز داخل نوع واحد من المخاطر:(risk concentration intra) أو عبر فئات المخاطر المختلفة تركز فيما بين المخاطر : (risk concentration inter).

- تركز داخل نوع واحد من المخاطر : يشير إلى تركز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به ، أو لدى قطاع معين(صناعي ، تجاري) ، يضم أطرافاً يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة ، مثل النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي والعملة ، على سبيل المثال في حال أن يمنح البنك قروض لشركة كبيرة و مورديها حيث تتأثر كافة تلك المراكز بشكل سلبي في حالة تدهور الجدارة الائتمانية للشركة مما يسبب خسائر كبيرة للبنك .
- تركز فيما بين المخاطر : ويشير إلى مخاطر التركز التي قد تنشأ عن التداخل بين التوظيفات المختلفة عبر فئات مخاطر مختلفة ناشئة عن معامل مخاطر مشترك ، تداخل بين معاملات المخاطر ، على سبيل المثال قد تنشأ مخاطر التركز عن معامل مخاطر واحد حيث إن توظيفات البنك لدى منشأة ما غير مبوبة في مكان واحد (أي مسجلة في كل من المحفظة المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والمحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة) في هذه الحالة تنشأ مخاطر التركز في فئة مخاطر الائتمان وكذلك مخاطر السوق ، على سبيل المثال ، عندما يقوم البنك بمنح قرض أو تسهيلات ائتمانية فضلاً عن الاستثمار في أسهم نفس الشركة ، فإن هذا المراكز تتأثر سلباً عند تدهور الجدارة الائتمانية للشركة (قلبه ،2019).

3.تعليمات المصرف المركزي حول الحدود القصوى للائتمان :

- صدرت العديد من القرارات من المركزي السوري وفق تعليمات بازل(II) حول حدود التركزات الائتمانية ، ومن هذه القرارات التي شملت المصارف الخاصة القرار(395 /م ن / ب 4) لعام 2008 والذي حدد الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعته المترابطة من الأشخاص بنسبة 25% من مجموع الأموال الخاصة الصافية المحددة في النموذج رقم (١) للمصارف التقليدية ويجب ألا يتعدى مجموع التسهيلات والتمويلات الممنوحة من المصرف أو المستعملة من قبل الزبائن والتي يتجاوز كل منها نسبة 10% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف حدود ثمانية أمثال هذه الأموال .
- حدد القرار مفهوم المجموعة المترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص زبائن المصرف من خلال علاقة الزبون بالمؤسسات التي يقوم بإدارتها أو التي يملك فيها حق التصويت والملكية والتعيين والإقالة وتضمنت التعليمات آلية الإفصاح عن التجاوزات ورفع التقارير الدورية عن التركزات الائتمانية وأن يتم إزالة هذه التجاوزات خلال مدد محددة ، وتتابعت القرارات حول نسب التسهيلات الاستثمارية المسموح بها والتي حددت بالقرار (461 / م ن / ب4) لعام 2009 بحيث لا تتجاوز 35% من مجموع الأموال الخاصة الصافية المحددة في النموذج رقم (١) للمصارف التقليدية والقرار(501 م ن /ب٤) لعام 2009 الذي حدد مفهوم المصرف والمجموعة المصرفية والمؤسسات المالية في الخارج والمؤسسة التابعة والمؤسسة الأم والشقيقة والزميلة ومفهوم التحكم والسيطرة والتأثير الهام وحدد نسبة ايداعات المصرف وتوظيفاته وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع المجموعة المصرفية ومع كل مؤسسة مالية ومجموعتها المصرفية في الخارج ، بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن تلك المجموعة بنسبة

25% من الأموال الخاصة الصافية المحددة في النموذج رقم(1) للمصارف التقليدية ، وكذلك العديد من القرارات بما يخص نسبة التركزات الائتمانية مع المجموعة المصرفية والمؤسسات التابعة وتعديلات القرار 501 لعام 2009 بما يحقق السلامة المالية للمصرف والحفاظ على أموال المودعين وتخفيض نسبة تعثر القروض .

- وطلب من كل مصرف مرخص تقديم تقرير شهري بمخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري أو لمجموعته المترابطة ، وعلى المصرف الذي يظهر لديه تجاوزات عن حدود النسب المشار إليها ، أن يعمل على إزالة هذه التجاوزات خلال فترة شهر من ظهورها، وإلا سوف يخضع للعقوبات والغرامات المالية المنصوص عليها ويكون لمجلس النقد والتسليف الحق في اتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة في حال استمرار التجاوز .

8.نتائج اختبار الفرضيات والمناقشة:

أ. تحديد مدى التزام المصارف الخاصة بحدود التعرضات الائتمانية :

بعد حساب نسبة التعرضات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من الأموال الخاصة الصافية خلال فترة الدراسة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية حول التعرضات الائتمانية لكل قطاع ، و البيانات المالية التي تم الحصول عليها من المصرف المركزي والتي تخص حساب قيم الأموال الخاصة الصافية لعينة المصارف خلال الفترة 2019-2016 ، نستعرض القيم التالية التي تعبر عن متوسطات نسب التعرض الائتماني للقطاع الاقتصادي لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة :

الجدول (٢) : توزع متوسطات التعرضات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية :

البنك	بيمو	سورية والمهجر	الدولي	عودة	بيبلوس	العربي	المتوسط العام
القطاع							
المالي	6.3	8.75	8.5	3.9	2.1	3.4	5.49
الصناعة	0.4	0.1	0.23	0.31	0.28	0.21	0.25
التجارة	0.86	0.16	0.94	0.1	0.36	0.29	0.45
العقارات	0	0.024	0.11	0.006	0.023	0.048	0.035
زراعة	0	0	0	0	0.06	0	0.01
حكومة	0.05	0	0.013	0	0	0	0.01
أفراد	0.54	0.056	0.09	0.16	0.12	0.005	0.16

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق.

يلاحظ من خلال جدول المتوسطات أن معظم البنوك الخاصة تركز نشاطها نحو القطاع المالي ، فيتم تجاوز التعرضات الائتمانية المسموح بها وفق تعليمات المصرف المركزي ، فقد وصل متوسط نسبة الائتمان الممنوح للقطاع المالي (5.49) أي ما يقارب (6) أمثال الأموال الخاصة الصافية للمصرف ، بالنسبة للبنك الدولي للتجارة والتمويل وبنك سورية والمهجر فقد وصل متوسط الائتمان الممنوح للقطاع المالي حوالي(9) أمثال الأموال الخاصة الصافية للمصرف ، ومن ثم يأتي قطاع التجارة في المرتبة التالية من حيث تجاوز حدود التعرض في منح الائتمان ، فقد وصل متوسط نسبة الائتمان الممنوح (0.45) أي اكثر من 25% من الاموال الخاصة الصافية ، ويلاحظ أن حجم التعرض للائتمان للقطاع التجاري في بنك بيمو وصل إلى ما يقارب 86% من الأموال الخاصة الصافية ، ووصل المتوسط إلى 94% في البنك الدولي ، وتتوزع باقي النسب على القطاعات الأخرى فقطاع الحكومة والعقارات والزراعة كان لها النصيب الأقل من ائتمانات البنوك خلال فترة الدراسة ، وكان لقطاع الأفراد ما يعادل

54% من الأموال الخاصة الصافية في بنك بيمو وقد يعزى ذلك إلى رغبة البنوك في توظيف ائتماناتها في قطاعات أكثر أماناً خلال فترة الأزمة .

ب. نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى – H0 : لا يوجد أثر للالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على معدل العائد على حق الملكية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق اختبارات الارتباط والانحدار على نسب التعرضات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من الأموال الخاصة الصافية والقيم المقابلة لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة وتم التوصل للنتائج التالية كما في الجداول (3) و(4):

الجدول (3) : قيم معاملات الارتباط المعبرة عن العلاقة بين النسب الائتمانية الممنوحة وROE:

البنك	بيمو	سورية والمهجر	الدولي	عودة	بيبلوس	العربي	المتوسط العام
القطاع							
المالي	0.91	0.82	0.91	0.83	0.35	0.014	0.639
الصناعة	0.39	0.29	0.89	0.88	0.38	0.24	0.51
التجارة	0.07	0.21	0	0.22	0.31	0.28	0.18
العقارات	0	0.78	0.38	0.14	0.16	0.28	0.29
زراعة	0.82	0.47	0.53	0.12	0.28	0.14	0.39
حكومة	0.06	0	0	0	0	0	0.01
أفراد	0.28	0.19	0.68	0.27	0.29	0.31	0.33

إعداد الباحث بالاعتماد على : (SPSS20).

الجدول (4) : نتائج اختبار ANOVA المعبر عن العلاقة بين النسب الائتمانية الممنوحة وROE:

البنك	بيمو	سورية والمهجر	الدولي	عودة	بيبلوس	العربي
القطاع						
المالي	0	0	0	0	0.17	0.96
الصناعة	0.13	0.26	0	0	0.14	0.36
التجارة	0.78	0.43	0	0.39	0.23	0.28
العقارات	-	0	0.14	0.58	0.54	0.27
زراعة	0	0.06	0.03	0.64	0.28	0.58
حكومة	0.81	-	-	-	-	-
أفراد	0.29	0.46	0	0.3	0.26	0.23

إعداد الباحث بالاعتماد على : (SPSS20).

يلاحظ من خلال نتائج اختبار معامل الارتباط : أن زيادة التعرض الائتماني للقطاع المالي انعكس ايجاباً على أداء معظم البنوك وذلك ملاحظ بقيم معامل الارتباط في الجدول(3) والتي وصلت إلى (91%) وهو ما يعبر عن أثر ايجابي لتجاوز التعرضات الائتمانية على الأداء المالي ، فالملاحظ بالنسبة لكل من بنك (بيمو ، سورية والمهجر، الدولي ، عودة) والتي تراوحت قيم متوسطات التعرضات الائتمانية الممنوحة للقطاع المالي حسب الجدول (2) ما بين (9-6) أمثال الأموال الخاصة الصافية والتي قابلتها قيم معاملات الارتباط ما بين (91%-82%) وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين الاداء المالي و زيادة التعرض الائتماني للقطاع الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، ويلاحظ ذلك ايضاً للقطاع الصناعي الذي كان انعكاسه أكثر ايجابية على الأداء المالي لكل من البنك الدولي وبنك عودة عند قيم (89%-88%) لمعاملات الارتباط وأقل أهمية في بنك بيمو والبنك العربي ، وكذلك زيادة التعرض في منح الائتمان

لكل من قطاعات التجارة والأفراد والذي انعكس ايجاباً على أداء البنك الدولي ، وزيادة التعرض للقطاع الزراعي الذي انعكس ايجاباً على أداء بنك بيمو ، وما يمكن ملاحظته أن التغيرات الأكثر ايجابية في الأداء المالي من بين عينة البنوك كانت للبنك الدولي فتراوحت قيمة معاملات الارتباط ما بين (90%-40%) ، فقد توزع الائتمان الممنوح على القطاع المالي بالدرجة الأولى ثم القطاع التجاري والصناعي والأفراد وباقي القطاعات بنسب ضئيلة وهو ما انعكس ايجاباً على أداء البنك خلال فترة الدراسة .

يلاحظ من خلال الجدول نتائج اختبار ANOVA : قيم معنوية الاختبار تعبر عن وجود علاقة ذات أهمية لتجاوز التعرضات الائتمانية والأداء المالي فكل زيادة في منح الائتمان بمقدار 1% للقطاع المالي يقابلها تحسن الأداء المالي بمقدار 82% وذلك في بنك بيمو ، وكل زيادة في منح الائتمان بمقدار 1% للقطاع المالي يقابلها تحسن الأداء المالي بمقدار 84% وذلك في البنك الدولي ، وكل زيادة في منح الائتمان بمقدار 1% للقطاع المالي يقابلها تحسن الأداء المالي بمقدار 67% وذلك في بنك سورية والمهجر بحسب قيم معامل التحديد ، بالنسبة لقطاع الصناعة فعملية تجاوز التعرضات سقوف الائتمانية لم يلحظ لها أثر ايجابي ذو أهمية على الأداء المالي في بنك بيمو كما هو الحال في البنك الدولي وبنك عودة والتي قابلها القيم (77%-80%) لمعامل التحديد ، وكذلك بالنسبة لقطاع التجارة الذي كان أثره الايجابي أكثر أهمية عن بقية القطاعات في البنك الدولي عند معامل تحديد(51%) ، وما يمكن ملاحظته أن القيم المعنوية للاختبار تركزت في أداء البنك الدولي ، فجميع قيم اختبارANOVA عبرت عن العلاقة الايجابية بين تجاوز التعرضات الائتمانية في جميع القطاعات والأداء المالي وبالتالي فالبنك الدول لديه قدرة أكبر من باقي البنوك على تحمل أعباء تعثر الديون وامكانيات أكبر لتكوين المخصصات اللازمة لعمليات التعثر ، وخبرات أكبر في إدارة المحفظة الائتمانية بما يحقق ربحية أكبر بالرغم من زيادة تعرضاته الائتمانية قطاعات محددة .

الفرضية الثانية – H01 : لا يوجد أثر للالتزام بالحدود القصوى للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على معدل العائد على الأصول: تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق اختبارات الارتباط والانحدار على نسب التعرضات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من الأموال الخاصة الصافية والقيم المقابلة لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة وتم التوصل للنتائج التالية كما في الجداول (5) و(6):

الجدول (5) : قيم معاملات الارتباط المعبرة عن العلاقة بين النسب الائتمانية الممنوحة و ROA :

البنك	بيمو	سورية والمهجر	الدولي	عودة	بيبلوس	العربي	المتوسط العام
القطاع							
المالي	0.91	0.82	0.86	0.83	0.42	0.059	0.649833
الصناعة	0.42	0.28	0.92	0.88	0.38	0.27	0.525
التجارة	0.01	0.2	0.76	0.22	0.37	0.33	0.315
العقارات	0	0.75	0.44	0.15	0.05	0.29	0.28
زراعة	0.82	0.43	0.48	0.12	0.27	0.13	0.375
حكومة	0.042	0	0	0	0	0	0.007
أفراد	0.31	0.19	0.61	0.27	0.22	0.32	0.32

إعداد الباحث بالاعتماد على : (SPSS20).

الجدول (٦) : نتائج اختبار ANOVA المعبر عن العلاقة بين النسب الائتمانية الممنوحة وROA:

البنك	بيمو	سورية والمهجر	الدولي	عودة	بيبلوس	العربي
القطاع						
المالي	0	0	0	0	0.09	0.82
الصناعة	0.1	0.28	0	0	0.14	0.29
التجارة	0.9	0.45	0	0.4	0.15	0.2
العقارات	-	0	0.08	0.57	0.83	0.27
زراعة	0	0.09	0.05	0.64	0.31	0.61
حكومة	0.87	-	-	-	-	-
أفراد	0.23	0.47	0.013	0.29	0.39	0.21

إعداد الباحث بالاعتماد على : (SPSS20).

ما يمكن استنتاجه ن خلال المناقشة السابقة : معظم المصارف السورية الخاصة لا تلتزم بالحدود القصوى الائتمانية الممنوحة للقطاعات وخاصة القطاع المالي ، وعملية زيادة التعرض الائتماني لقطاعات محددة في منح الائتمان انعكست ايجاباً على أداء المصارف الخاصة ، ويختلف الأثر الايجابي على مستوى القطاع باختلاف البنك وامكانياته وقدراته في مواجهة المخاطر وتحمل اعباء التعثرات عبر تكوين المخصصات والخبرات المتوافرة لتحقيق إدارة سليمة لمحفظة القروض ، وذلك ملاحظ من خلال أداء البنك الدولي الذي ازداد نشاطه الائتماني في قطاعات محددة وتمكن من مواجهة الخطر الناتج عنه وهو ما انعكس ايجاباً على أداءه وعليه يتم قبول كل من الفرضيتين H0 و H01 بعدم وجود أثر للالتزام بحدود التسليفات القطاعية على الأداء المالي .

10 – التوصيات :

بالاعتماد على الاستنتاجات والتحليلات السابقة يمكن التوصل إلى عدد من التوصيات في وتتركز هذه التوصيات في ما يلي :

- **ضرورة التزام المصارف السورية الخاصة بحدود التعرضات الائتمانية الموصي بها وفق تعليمات مجلس النقد والتسليف من خلال نسبة الالتزام (القروض الممنوحة / الأموال الخاصة الصافية) وهو ما يتطلب اجراء مراجعة دورية لتركيبة محفظة القروض وتركزاتها سواء للقطاعات أو على مستوى الضمانات والعملة والمناطق الجغرافية.**

- **العمل على تنويع محفظة القروض البنكية ، فالتركيز على قطاعات محددة قد يعود بالربحية على البنك في بعض القطاعات وقد ينعكس سلباً في قطاعات أخرى ، فالعمل على تحقيق إدارة سليمة لمحفظة القروض يتطلب إدارة سليمة لمخاطر التركزات الائتمانية.**
- **تدعيم رأس المال بما يحقق قدرات أكبر للبنوك في مواجهة مخاطر التركزات القطاعية مع الالتزام بتوصيات بازل (II) بما يخص حدود التركزات الائتمانية وهو ما يحقق التنويع الكافي للمحفظة .**
- **الإفصاح الدائم والشهري عبر التقارير عن التركز في التعرضات الائتمانية على مستوى القطاعات والآجال والضمانات والعملة وذلك بما يعطي صورة واضحة للسلطات الرقابية عن تعرضات البنوك وامكانية أكبر في تلافي خطر تجاوز التعرضات الائتمانية في حال وجوده .**
- **زيادة الخبرات والكفاءات لدى البنوك بحيث تكون قدراتها اكبر على مواجهة خطر التركز الائتماني والتحوط منه عبر تكوين المخصصات اللازمة وتطبيق معايير بازل .**

9. المراجع :

المراجع العربية :

- ✓ ابو كمال ، ميرفت ،**2007، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل (II) ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** ، الجامعة الاسلامية – غزة .
- ✓ **أبو شمالة وآخرون 2017 : اثر هيكل المديونية على الاداء المالي ، بعض الادلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين،** مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثاني العدد (8) .
- ✓ **بغدادي ، أنيسة ،2017 : أثر المخاطر المالية على الأداء المالي في المؤسسة ، دراسة على مطاحن جبل عز الدين بوسعادة،** جامعة محمد بوضياف –المسيلة.
- ✓ المملوك ، أنس، **2014، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية ، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة السورية** ، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.
- ✓ علي ، غذوان ، **(2015)، أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٣١ – العدد الثاني.
- ✓ قلبه ، عبدالرحمن ،(2019) ، **القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، دراسة على البنوك العاملة في مصر** ، جامعة المنصورة .

والي ، جميلة ،**(2015)** ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل ، دراسة على بنك بدر وبنك الخليج في الجزائر** ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة.

القرارات :

١. **القرار(٣٩٥ /م ن / ب ٤) لعام ٢٠٠٨**
٢. **القرار (٤٦١ / م ن / ب٤) لعام ٢٠٠٩**
٣. **القرار(٥٠١ م ن /ب٤) لعام ٢٠٠٩**

المراجع الاجنبية :

1.Bandyopadhyay , A , (2011), Internal Assessment of Credit Concentration Risk Capital: A Portfolio Analysis of Indian Public Sector Bank: Indian Cases, , Munich Personal REPEC Archive ,NO28672.

2.Basel Committee on Banking Supervision,(2006),International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2006, www.bis.com

3.CENTRAL BANK OF NIGERIA,(2019), GUIDELINES ON MANAGEMENT OF CREDIT CONCENTRATION RISK UNDER THE SUPERVISORY REVIEW PROCESS,pp(1-14).

4.T.Khalid and G.Al-Eitan,(2019) CREDIT RISK AND FINANCIAL PERFORMANCE OF THE JORDANIAN COMMERCIAL BANKS: A PANEL DATA ANALYSIS. Article in Academy of Accounting and Financial Studies Journal · January 2019.

5.Kozak,S,(2015), Concentration OF CREDIT EXPOSURE AS A SIGNIFICANT SOURCE OF RISK IN Banking ACTIVITIES: *THE IDEA AND METHODS OF ESTIMATION , Financial Internet Quarterly ,e-Finance" 2015, vol.11, nr 3,s 103- 115.*

6.J. Omagwa , M. Mercylynne,2017: Credit Risk Management And Financial Performance Of Selected Commercial Banks In Kenya. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 19, Issue 11. Ver. VII (November. 2017), PP 92-98.

المواقع :

موقع سوق دمشق للأوراق المالية : www.dse.sy

موقع بنك التسويات الدولية : www.bis.com